

تحقيق

تداعيات شح المياه: فرض خوات على مزارعي

أدى شح المياه في منطقة الضنية والمنية إلى ائتلاف نحو 50% من المزارعات وحرمان المزارعين جني المحاصيل التي كانوا قد حضروا لها منذ بداية هذا العام. كذلك أسهم نقص مياه الري في خسارتهم لمساحات واسعة من أرزاقهم نتيجة الجفاف. أما «المصيبة» الأكبر، فتمثلت بخضوع هؤلاء لعدد من الشبيحة الذين يسيطرون بقوة السلاح على ينابيع المنطقة، وتحديداً نبع السكر، ويمنعون المزارعين من الاستفادة من مياهه إلا بدفع مبالغ طائلة

ساندي الحايك

يشكو نور الدين حسون، أحد مزارعي بلدة السفيرة، سوء حال الزراعة في بلدته. يشير إلى أن «السفيرة هي ثاني أكبر قرية في الضنية، وفيها أكبر نسبة متساقطات، لكنها أقل المستفيدين من المياه. فلا خزانات في القرية لحفظ مياه الشتاء، وقنوات الري مهترئة بمعظمها، ما أدى إلى ائتلاف ما يقارب 60% من المزارعات فيها». لا يخفي الرجل الذي تعلق بحقول الضنية وزراعتها منذ كان مراهقاً، احتمال تخلي عدد كبير من الفلاحين عن مهنة الزراعة. يقول: «بتفوتي على الأرض بتشوفي الشجر لي عمرو فوق الـ100 سنة عم يذبل ويموت. يعني ما عاد همنا المحصول، صار همنا الشجرة! هيدا شقا عمرو الواحد، ببيكون مكبر الشجر مثل ابنو، فجأة بتتيس من العطش. الله ما قالها! إذا السنة لي جاي رح تكون صعبة مثل هل سنة، كتار من المزارعين ما رح يفلحوا أراضيهم».

يري خبير المياه محمد سعيد علوش، أن «المياه قليلة هذا العام بالمقارنة مع السنوات السابقة، إلا أنه لا تزال كميات كبيرة منها متوافرة في الينابيع. لكن سوء إدارتها، وعدم توزيعها على كافة قرى الضنية بنحو عادل، لا بل احتكارها من قبل عدد من الشبيحة ألحقت أضراراً بالغة بالمحاصيل الزراعية». يعيد المصادر التي تتغذى منها الضنية بالمياه، وهي: نبع السكر، نبع القسام، نبع سير، ونبع الزحان، بالإضافة إلى عدد من العيون المتوسطة والخفيفة. يقول: «المياه عيدها التي تستخدم للري، يشرب منها أبناء المنطقة. وهي نقية ونظيفة مئة في المئة. ويقول إن نبع السكر، أغزر الينابيع وأكثرها استخداماً، تتغذى منه بشكل أساسي كل من بلدة بقاعصيرين، السفيرة، جرود الضنية، قرصيتا، نمرين، بيت الفقس، الحازمية، وبطرمان. إلا أن حصة كل منطقة من المياه تختلف بحسب الأعراف المتبعة منذ سنين. مثلاً، تقاس نسبة الأراضي الزراعية في بلدة قرصيتا وتحدد وفقاً لحاجة البلدة من المياه، وتعطى على هذا الأساس». يضيف: «الشوائب التي تشكو منها بعض البلدات سببت عدم وصول الكم المتفق عليه من المياه. ففي إحدى القرى لم تكتمل بعد خطوط الجر، وفي أخرى لا قنوات ري حديثة تصل بينها وبين الينابيع، أو ما من وصلات لمياه الشفة كما حال بلدة

قرصيتا، التي لا تزال منذ عام 1990 تنتظر استحداث شبكات لمياه الشفة فيها. ونتيجة لتلك المشاكل، اتفق المعنويون على بناء سد بريصا لإعادة توزيع المياه توزيعاً عادلاً تحت إشراف مصلحة مياه الضنية. لكن الأخير كان «عجيباً» من عجائب الدولة، وتحول من سد إلى «جورة» غير مهتأة لحفظ المياه، فعددت المشاكل لتتفاقم، حتى صدق المثل القائل: «تيتي تيتي، مثل ما رحتي مثل ما جيتي».

وحدثاً، أضيفت أزمة أخرى إلى لائحة

أزمات الضنية. مع ندرة مياه الري لجأ عدد من المدعومين إلى استغلال الأزمة لكسب المال الوفير، عبر احتكار مياه نبع السكر الذي ينبع من بلدة نمرين. وبناء على ذلك، يقول أحد مزارعي البلدة إنه اضطر إلى دفع مبلغ 500 ألف ليرة لبنانية لقاء حصوله على مياه من النبع لري حقله لمدة ثلاث ساعات. ويوضح: «كنا نسقي حقولنا مرتين في الشهر لمدة أربع ساعات في كل مرة. كان كل مزارع يحصل على حقه من المياه بحسب الأعراف السائدة،

شح المياه أدى إلى وقوع مشاكل بين المزارعين

التي يتولى شاوي من مصلحة المياه توزيعها. أما الآن، فقد سيطر المدعو م. ح. على مياه النبع كله. يعطي منها من يشاء ويحجبها عن يشاء. يشتغل على مزاجو الزلّة، ونحننا وأرضنا صرنا رهن له. من أول الصيفيه لهلق ما صقينا الأرض إلا مرة وحدة ومن بعد ما دفعنا هيدك الحسبة».

بحسب أحد المطلعين على الملف، إن «م. ح. من أبناء نمرين، وسكان محلة باب التبانة في طرابلس، عين بصفة شاوي على نبع السكر من قبل رئيس



أحد المدعومين يحتكر نبع السكر ويفرض الخوات على المزارعين (مروان طمطح)

أغنى منطقة لبنانية بالمياه عطشى

عبد الكافي الصمد

«هناك عشرات الهكتارات من الأراضي الزراعية لم تشرب هذه السنة سوى مرة واحدة، عليك أن تحمد ربك ألف مرة على أن أرضك شربت مرتين هذه السنة وتبطل نق». هكذا رد أحد نواظير مياه الري في الضنية على مزارع في المنطقة كان يلج عليه بهدف توفير المياه له لري بستانه. هذا الجدل ارتفعت حدته في الآونة الأخيرة بين نواظير المياه والمزارعين في الضنية. بعدما وجد مئات المزارعين في المنطقة أنفسهم غير قادرين على ري أرضهم بشكل كاف، ما الحق أضراراً كبيرة بمواسمهم الزراعية.

يوضح رئيس بلدية قرصيتا محمد علوش، أن «عدم ري الأراضي الزراعية كفاية، أدى إلى يباس نحو 30% من بساتين البلدة»، وهي بساتين تشتهر بأنها الأولى في إنتاج الإحاص في الضنية والشمال، إذ يناهز موسمها عادة 400 ألف صندوق. لكن هذا العام، وبسبب موجة البرد التي ضربته باكراً وندرة المياه، فإن الموسم بالكاد وصل إلى 15 ألف صندوق».

يكشف علوش أن «إشكالات شبه يومية تقع بين المزارعين ونواظير المياه بسبب عدم توزيع مياه الري بشكل عادل، وأن البلديات وقاعليات ولجاناً محلية تعمل على حلحلة هذه المشاكل قدر المستطاع». وحمل مصلحة مياه الضنية «القسم الأكبر من مسؤولية أزمة المياه في الضنية هذه السنة». ويلفت إلى أن مصلحة المياه «لم تنظم عمل النواظير كما يجب، ولم تراقبهم في عدم تقديمهم بالتعليمات، كذلك إن الإهتراء في قنوات مياه الري الفرعية والرئيسية، التي لا يزال بعضها ترابياً حتى اليوم، وعدم قيام المصلحة بصيانتها كما يجب، كان سبباً إضافياً في تصاعد أزمة المياه». ويضيف علوش سبباً آخر لأزمة المياه، هو عدم إنجاز سد بريصا، الذي تبين بعد انتهاء أكثر من 90% من منشأته أن أرضيته غير صالحة ولا تضبط المياه المتجمعة فيه، مشيراً إلى أنه «لو كان سد بريصا منجزاً لأمكن سد حاجات المنطقة كلها إلى مياه الري».

رئيس بلدية نمرين المجاورة مصطفى

يلجا بعض المزارعين إلى شراء صهاريج المياه المكلفة مالياً

من أغنى بلدات الضنية بالينابيع والمياه. إذ يوضح رئيس بلديتها أحمد علم أن «هناك تراجعاً بلا شك في موارد الينابيع»، معتبراً أنه «لو كانت هناك إدارة جيدة لهذه الموارد، ولو نفذ مشروع سد بريصا جيداً، لما كانت هذه الأزمة موجودة في منطقة تعد واحدة من أغنى مناطق لبنان بالمياه، سواء الينابيع أو خزانات المياه الجوفية».

انخفاض منسوب مياه أغلب الينابيع كان ملحوظاً هذه السنة، فقد تراجع منسوب نبع السكر الشهير في الضنية، والذي يروي أراضي جرد الضنية ووسطها، نحو 60% عما كانت عليه السنة الماضية، وهو أمر انسحب أيضاً على نبع القسام الذي يروي بلدتي سير وبرقصونا وجوارهما.

يشير رئيس بلدية برقصونا محمد بكور، إلى أن «قسماً كبيراً من أراضينا الزراعية بتنا نرويها بواسطة «النباريش»، وهو أمر لا يؤمن ري الأراضي كفاية، ما أدى إلى يباس بين 10-15 في المئة من البساتين».

اتساع رقعة هذه الأزمة ابتداءً من

عريس، أوضح لـ«الأخبار» أن مواطناً من بلدته «لم يرو أرضه الزراعية سوى مرة واحدة هذه السنة، كانت منتصف شهر آب، ما الحق أضراراً كبيرة بها».

عريس الذي انتقد بشدة أداء مصلحة المياه، اعترف بأن «الأزمة سببها قلة المياه»، لكنه رأى أن «إدارة مواردها بشكل سيئ فاقمها»، لافتاً إلى أنه «لو اتبعت مصلحة المياه إجراءات معينة لأمكن تجاوز الأزمة بأقل ضرر ممكن، ولكن لم يستجيب للمطالب والنداءات».

الشكوى من أزمة المياه تمتد إلى بلدة سير، المركز الإداري للقضاء وواحدة